

Distr.: General
3 October 2001
Arabic
Original: Russian

الجمعية العامة



الدورة السادسة والخمسون
البند ٦٩ من جدول الأعمال
التطورات في ميدان المعلومات والاتصالات
السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي

التطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في
سياق الأمن الدولي

تقرير الأمين العام

إضافة

المحتويات

الصفحة

٢ الردود الواردة من الحكومات
٢ الاتحاد الروسي

ثانيا - الردود الواردة من الحكومات الاتحاد الروسي

[الأصل: بالروسية]

[٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠١]

- وسائل التأثير على الموارد البرمجية لوحدة التوجيه الالكترونية بهدف تعطيلها أو تغيير خوارزمية عملها؛

- وسائل التأثير على عمليات إرسال المعلومات بهدف منع الإرسال أو بث الفوضى فيه عن طريق التأثير على الوسط الحامل للإشارات أو على خوارزمية التشغيل؛

- وسائل التضليل الإعلامي، بتكوين صورة معلوماتية حاسوبية للموقف تختلف عن الواقع أو تشوّهه؛

- وسائل التأثير النفسي واللاشعوري على الأشخاص بهدف تضليلهم إعلاميا وإضعاف عزيمتهم أو تعطيلهم لبعض الوقت.

٢ - الاستخدام المتعمد للمعلومات من أجل التأثير على الهياكل الحيوية لدولة أخرى

يتمثل الأمر الأشد خطورة في استخدام سلاح المعلومات ضد الأهداف العسكرية والمدنية، وأنظمة ومؤسسات الدولة، التي يشكل تخريب نظام عملها العادي خطرا مباشرا على الأمن الوطني.

ويمكن أن يؤدي التدخل غير المأذون، في الأنظمة الحاسوبية لإدارة إمدادات الطاقة في البلد مثلا، إلى إصابة الهياكل الأساسية "بالشلل" الكامل، وقد يؤدي، في حالة

تقييم عام للمشاكل في مجال أمن المعلومات والمخاطر التي تهدد أمن المعلومات على المستوى الدولي

تهيب الفقرة الأولى من قرار الجمعية العامة ٢٨/٥٥ بالدول الأعضاء أن تنظر على المستوى المتعدد الأطراف في المخاطر القائمة والمحتملة في ميدان أمن المعلومات. وتعرف مخاطر أمن المعلومات، في مشروع الوثيقة المقترحة من الاتحاد الروسي "المبادئ المتصلة بأمن المعلومات على المستوى الدولي" (انظر الوثيقة A/55/140، الفصل الثاني)، بأنها العوامل التي تشكل خطرا على المصالح الأساسية للأفراد والجماعات والحكومات في مجال المعلومات.

ويرى الاتحاد الروسي أن هذه العوامل الأساسية يتصل بها ما يلي:

١ - استحداث واستخدام وسائل تؤثر على موارد المعلومات وأنظمة الاتصالات السلكية واللاسلكية في دولة أخرى أو إلحاق الضرر بها

- وسائل التأثير اللاسلكية والالكترونية المستخدمة بصورة غير قانونية (استخداما غير مشروع) من قبل التنظيمات المسلحة والجماعات الإرهابية والأفراد للتشويش المؤقت أو الدائم على وسائل وأنظمة الاتصالات اللاسلكية والالكترونية؛

الدولة لأسلحتها في مواجهة الجهة المعتدية المحتملة، ويفقدها ذلك إمكانية استخدام حقها المشروع في الدفاع عن النفس.

ولا تقل عن ذلك خطورة الآثار المترتبة على إشاعة الفوضى في العملية الإنتاجية في مؤسسات الصناعات التكنولوجية والإلكترونية ذات الخطورة العالية (الأسلحة الكيماوية والبيولوجية، ومواد الطاقة).

ويمكن أن يؤدي تقديم معلومات مضللة إلى أجهزة الاتصال والإدارة والنقل المتصلة بخدمات الإنقاذ وإزالة آثار الكوارث الطبيعية، أو الحالات الاستثنائية الأخرى، إلى مضاعفة الخسائر المادية والخسائر في الأرواح، التي تحدث في تلك الحالات.

٣ - استخدام المعلومات بغرض تفويض نظام سياسي واجتماعي لإحدى الدول، والتأثير النفسي على أحد الشعوب بغرض زعزعة استقرار المجتمع

لا يعد التأثير المتعمد بالمعلومات على الخصم (الجهة المنافسة أو المناوئة) حدثاً جديداً. إلا أن احتمالات هذا التأثير تصبح اليوم، بفضل الانتشار الواسع لتكنولوجيا الاتصالات السلكية واللاسلكية الحديثة، وإنشاء شبكات ووسائل الإعلام العالمية، ذات طبيعة مختلفة تماماً. وتنقل إمكانية اتخاذ إجراءات إعلامية ذات طبيعة جماهيرية وشمولية سلاح المعلومات من فئة الوسائل المساعدة إلى صف أدوات المواجهة الأساسية.

وفي الوقت نفسه، يكتسب مجال الإعلام في أي مجتمع سمة العامل الأساسي ذي الطبيعة المنهجية، ويؤثر بفاعلية على حالة جميع مكونات أمن الدولة في واقع الأمر. وبالمقابل يتعين أن تتزايد هذه الاعتمادية بصورة طردية مع التقدم المحرز في مجال تكنولوجيا المعلومات. ويمكن استخدام التأثير الواسع، الناتج عن محدودية نطاق مصادر المعلومات

محطات الطاقة الذرية، إلى حدوث نتائج مأساوية شبيهة بكارثة تشيرنوبيل.

وتستطيع المجموعات الإجرامية والجماعات الإرهابية، التي تتمكن من الحصول بطريقة غير مأذونة على المعلومات عن المنجزات العلمية والتكنولوجية ذات الطابع العسكري أو الاستخدام المزدوج، استخدام هذه المعلومات في إنتاج أحدث أنواع الأسلحة، لخدمة أهدافها الإجرامية، أو لاستخدامها في الابتزاز السياسي.

وقد تتعرض قواعد بيانات ومصادر معلومات أجهزة إنفاذ القوانين للتخريب أو الإزالة التامة، عن طريق التأثير عليها بالمعلومات من مصادر خارجية، مما يؤدي إلى حدوث عواقب شديدة الخطورة أمام تطبيق القوانين، ومكافحة الجريمة بصورة فعالة، وإرساء القوانين وتوطيد أركان النظام العام.

ومن البديهي أن يتسبب التأثير على موارد المعلومات في مجال التمويل والتسهيلات الائتمانية، بتحويل الأموال بصورة غير مشروعة أو اختلاس أموال المصارف أو "تخفيف" الحسابات على سبيل المثال، وبدرجة أهم إغلاق الشبكات الحاسوبية للمصارف والمؤسسات المالية المركزية عن طريق "الهجمات الإلكترونية"، ليس في حدوث أزمة في القطاع المالي فحسب، بل وانهيار النظام الاقتصادي بأكمله في البلد المعني، مع ما يصحب ذلك من تعقيدات خطيرة في علاقاته الدولية.

ويتسبب التدمير الشامل للهياكل الأساسية للاتصالات السلكية واللاسلكية، بمساعدة أسلحة المعلومات، في محاصرة الأجهزة الإدارية وأجهزة صنع القرار في الدولة.

ويؤدي التأثير المعلوماتي المعادي على أنظمة الاتصالات والتوجيه في مجال الدفاع الجوي، والأنظمة المضادة للصواريخ، والأجهزة الدفاعية الأخرى، إلى فقدان

وإذا جرى، في الوقت نفسه، تضمين أحكام تتعلق بالتدخل غير المأذون به في أنظمة المعلومات أو استخدامها بصورة غير مشروعة في القوانين والأنظمة الوطنية، فإنها تفسر بصورة فضفاضة جدا تتراوح بين المخالفات الإدارية والأعمال الإجرامية. لكن بلدانا كثيرة، بصفة عامة، لم تحدد موقفها من مثل تلك الأعمال بعد.

وبهذه الطريقة يصبح الشخص الذي يرتكب مخالفة، بالعمل عبر قنوات أنظمة المعلومات الدولية من موقعه في وطنه وبدون أن يخالف القوانين المحلية، خارج حدود الولاية القانونية للدولة التي يرتكب في حقها، في واقع الأمر، فعلا مخالفا للقانون.

وقد يشكل استخدام الحماية التكنولوجية لأنظمة المعلومات مخرجا، لكنه مخرج يناسب فقط تلك الدول التي تملك التكنولوجيا اللازمة لتطبيقه، وفوق كل شيء القدرة المالية.

ومن البديهي أن تستدعي تلك الحالة، منطقيًا، تدوين التشريعات الوطنية الموجودة حاليا، وإنشاء قاعدة قانونية دولية عامة للمحاسبة على المخالفات القانونية والجرائم المحددة فيها.

٥ - إجراءات السيطرة على مجال المعلومات والتحكم فيه

تتميز عملية العولمة في ما يتعلق بمجال المعلومات، بالإضافة إلى ما سبق ذكره، بالتطور الكبير في المقاييس المعيارية التي تيسر للبلدان ذات الاقتصادات والهياكل الإعلامية المتقدمة اختراق سوق الاتصالات السلكية واللاسلكية للبلدان النامية. ولا تملك البلدان القليلة التقدم خيارا آخر سوى قبول هذه المقاييس والسماح باستخدام التكنولوجيات الجديدة في مجالات المعلومات الخاصة بها. وفي ظروف السوق الحرة لتكنولوجيا المعلومات وحرية تبادل

المتحصل عليها، لإحداث تأثير نفسي سلبي متعمد لدى سكان بلد ما بأكمله، وعلى الأفراد العاملين في الهياكل ذات الأهمية القصوى، وفي جهاز الإدارة والحكم، والأجهزة التشريعية.

ويؤدي الإحساس بعدم الأهلية لحل المشاكل الخاصة، وعدم الثقة في مؤسسات السلطة، واليأس من الإصلاح، وإحباط الروح المعنوية، وإثارة النعرات الدينية والإثنية أو التناقضات القائمة على أي أساس آخر، إلى تقويض أسس الحكم، وزعزعة استقرار المجتمع. وقد تكون المحصلة النهائية لمثل هذه الحالة هي تقسيم المجتمع إلى طبقات متناحرة، وقيام حرب أهلية، وانهار الدولة بشكل كامل.

٤ - التدخل غير المأذون به في نظم المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية وموارد المعلومات واستخدامها بشكل غير مشروع

تصطدم كل الحكومات، اليوم، في واقع الأمر، بحقيقة التدخل غير المأذون به في أنظمتها الإعلامية، أو تكون معرضة لذلك، مع جنوح عدد عمليات التدخل هذه إلى الارتفاع. وتكمن خطورة ذلك التدخل، في أنه قد تترتب عليه سلسلة من التداعيات الخطيرة؛ مثل استفادة الجماعات الإجرامية من خبرة "قراصنة الإنترنت" وما يحققونه من "إنجازات"، وهذه بدورها يمكن استخدامها لأغراض التسلح عند تنفيذ عمليات معادية، بما في ذلك العمليات العسكرية، على المستوى الدولي.

وهكذا تؤدي الظروف الراهنة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية إلى حدوث تضارب حاد بين حاجة المجتمع إلى التوسع في حرية تبادل المعلومات والحصول عليها، من جهة، وبين الحاجة الواضحة للاحتفاظ بضوابط تنظيمية تحكم عمليات تبادل المعلومات والحصول عليها، من جهة أخرى.

فيإذا أخذت هذه العوامل في الاعتبار، يصبح من الواضح أن حل قضية تقييد الحصول على تكنولوجيا المعلومات، يمكن أن يتحقق فقط في ضوء منع استخدامها كسلاح، أو صنع أنواع جديدة من أسلحة الدمار بمساعدتها، أو استخدامها بطرق غير مشروعة أو لأغراض لا تتسق مع أهداف الأمن العام. ويتعين أن ينظر إلى أية دوافع أخرى لوضع قيود على شروط قيام نظام دولي مستقبلي للأمن في مجال المعلومات باعتبار أنها لا تحظى بالقبول.

٧ - تشجيع الجمعيات أو المنظمات أو المجموعات الإرهابية أو المتطرفة أو الإجرامية أو منتهكي القوانين من الأفراد على القيام بأفعال تهدد موارد الدولة من المعلومات وهياكلها الحيوية

بلغ التطور غير المسبوق لأجهزة المعلومات التعاونية والحكومية والدولية، وما صحب ذلك من اتساع إمكانيات الحصول على المعلومات، مستوى يجعل جميع أفراد المجتمع الدولي، بدون استثناء، يواجهون خطر تعرضهم لهجوم إلكتروني من قبل المجرمين والإرهابيين. ومن الطبيعي أن تتسع أبعاد ذلك الخطر بصورة طردية مع ازدياد تطور الهياكل الأساسية لهذه الأنظمة على المستوى العالمي، وأن يكتسب، تبعاً لذلك، طابعاً يجعله عابراً للحدود.

ويتمثل الإحرام والإرهاب في مجال المعلومات في أنهما يعتبران من الأفعال المنافية للقوانين، لكنهما يختلفان في طبيعة ما يسعيان إليه من أهداف. فإذا كانت منطلقات الإحرام في مجال المعلومات تتمثل في غلبة الطبع الارتزاعي أو النوايا السيئة على المجرم، فإن بواعث عمل الشخص الإرهابي في مجال المعلومات الإلكترونية تكون أهدافاً يتميز بها الإرهاب السياسي بشكل عام.

المعلومات، تدخل المعلومات في مجال السيطرة الإعلامية للدول الأخرى، مما قد يؤدي بها إلى الاستخدام في إلحاق الضرر بالأمن الوطني.

٦ - اتخاذ دول لإجراءات بقصد السيطرة على مجال المعلومات والتحكم فيه، ومنع الوصول إلى أحدث تكنولوجيات المعلومات وخلق حالة تكون فيها دول أخرى تابعة تكنولوجيا في مجال المعلومات

وتتشابه أسباب ما قد يحدث من معارضة أو تعويق حصول بلدان أخرى على أحدث تكنولوجيات المعلومات، فيما يبدو، مع الأسباب الأخرى التي تثار فيما يتعلق بأي نوع آخر من التكنولوجيا المتقدمة. وقد ترتبط مثل هذه العوائق، من جهة، باعتبارات اقتصادية بحتة، وبالرغبة في احتكار سوق معينة، من جهة أخرى. وهي تتحدد تبعاً للدوافع السياسية (عقوبات، أو معاملة بالمثل فيما يتصل ببلد "غير صديق"، أو اعتبارات الأمن الذاتي، وما إلى ذلك). وفي كلتا الحالتين لا يستبعد السعي للمحافظة على اعتماد بلد ما على بلد آخر فيما يتعلق بالتكنولوجيا في مجال المعلومات.

وفي جميع الحالات، تثير الطبيعة الحيوية لتكنولوجيا المعلومات بالنسبة لأية دولة تملكها، في القرن الحادي والعشرين، التساؤل بشأن إمكانية الحصول عليها، باعتبار أنها تتعلق بمسألة استمرار وجود تلك الدولة.

ومن الضروري أن تؤخذ في الاعتبار خاصية تتميز بها مسألة استخدام سلاح المعلومات، وهي أن تكنولوجيات المعلومات المستخدمة لأجل ذلك تظهر في بادئ الأمر، كقاعدة عامة، في القطاع المدني ثم تنتقل بعد ذلك إلى القطاع العسكري.

يتمثل أحد التوجهات الأساسية لاستراتيجيات الدفاع الحديثة لدى الكثير من الدول المتقدمة تكنولوجيا، في تعزيز قدرتها في مجال المعلومات، بحيث تتضمن إمكانية إتاحة المعلومات المتعلقة بالأعمال العسكرية الهجومية، مثلما تتيح المعلومات المتعلقة بالدفاع. ويجري ترسيخ هذه الاستراتيجيات لتضمينها في مبادئ وطنية تتناسب معها. كما تجري إعادة النظر في المفاهيم التقليدية للتهديدات التي تستهدف السيادة الوطنية، والالتزام بمبادئ ومعايير القانون الدولي، وإعادة النظر في طبيعة التنافس الاقتصادي، ودور الدول المفردة في الإجراءات الدولية، مع أخذ تنامي دور حرب المعلومات ووسائل المجاهدة الإعلامية في الاعتبار. وفي أثناء ذلك يعطى اهتمام متزايد للفئات الجديدة من الصراعات، مثل حرب المعلومات الاستراتيجية.

ويتيح الجمع بين القدرة الاقتصادية والإعلامية إمكانية إحداث تأثير مشابه على تطورات الموقف في مجال السياسة الدولية، مع الابتعاد عن الأشكال التقليدية "المتصلبة" لعملية إجبار الطرف الآخر على الامتثال بمساعدة القوة العسكرية.

وتدخل في صلب مثل هذه الاستراتيجيات الجديدة معطيات خاصة، هي:

- أن تطوير تكنولوجيا المعلومات لا يشير ردة فعل عكسية لدى الرأي العام تتساوى في حدتها مع ما تثيره أشياء مثل تعزيز القدرات في مجال الأسلحة التقليدية، وبدرجة أكبر، أسلحة الدمار الشامل؛

- أن التركيز على تطوير أنظمة المعلومات له فوائده، نسبة إلى أن هذه الأنظمة هي الأقرب في مفهومها إلى مفهوم التكنولوجيا ذات الاستخدام المزدوج، كما يمكن في حالات كثيرة إدخالها في الاستخدام

وقد تتضمن وسائل تنفيذ مثل تلك الأفعال أنواعا مختلفة من أسلحة المعلومات.

إذ يستطيع الإرهابيون الذين يستخدمون البرامج الحاسوبية والتقنيات والتكنولوجيات الخاصة:

- تخريب وتشويه واستغلال الهياكل الأساسية لأنظمة المعلومات، باستخدام عناصر غير مترابطة؛

- سرقة معلومات هامة؛

- تعديل شكل معلومات وحقائق رسمية بما يناسب أهدافهم؛

- إغلاق القنوات الإعلامية أو استغلالها لبث معلومات مضللة وشائعات مثيرة للرعب، وإطلاق تهديدات بارتكاب أفعال في مناطق معينة، وإعلان مطالبهم الخاصة؛

- تعطيل أنظمة الاتصال بفتح ما يتسبب في تحميلها ما يفوق قدرتها على العمل؛

- بث التهديدات بارتكاب أفعال إرهابية في مجال الإعلام، مما يتسبب في تداعيات سياسية واقتصادية واجتماعية، وأشياء أخرى، تكون لها نتائج خطيرة.

ويتمثل تكتيك إرهاب الإعلام في إظهار أن الفعل الإرهابي ستكون له نتائج خطيرة، ونشر أنبائه بشكل واسع يجعل لها صدى إعلاميا كبيرا. ومن المؤسف أن تجعل أنظمة المعلومات غير المحمية ارتكاب مثل هذا الفعل أمرا ممكن الحدوث على نطاق واسع.

٨ - صياغة واعتماد خطط أو مبادئ تدعو إلى

إمكانية شن حروب معلومات، وتثيير سباق التسلح، وتسبب توتر العلاقات بين الدول، وتؤدي بطبيعتها إلى قيام حروب معلومات

والأسرية، وخصوصية المراسلة والأشكال الأخرى من الاتصالات المتبادلة عبر الأجهزة السلكية واللاسلكية، والمحافظة على التزاهة وصون الكرامة.

ويتيح ما يشهده عالم اليوم من تطور تكنولوجيات ووسائل المعلومات الأكثر حداثة والتوسع في استخدامها، إمكانيات غير مسبوقة لممارسة الحق في الحصول على المعلومات، غير أن التقدم المحرز في إدخال المعلومات في الحياة الاجتماعية، وفي تطوير شبكات المعلومات سيؤدي إلى تزايد مطرد في إمكانية الحصول على البيانات المتصلة بالحياة الشخصية للمواطنين عبر قواعد البيانات المفتوحة. ومن جهة أخرى، تتبدى مخاطر تقييد السلطات، بصورة غير مشروعة، لإمكانية وصول المواطنين إلى مصادر المعلومات المفتوحة والتابعة للأجهزة الاتحادية، ولأجهزة الإدارة المحلية، ودوائر المحفوظات، وإمكانية الحصول على المعلومات الحرة الأخرى ذات الفائدة الاجتماعية.

ويتعين أن يكفل نظام أمن المعلومات الدولي المرتقب قيام جميع الأطراف بحظر جمع وتخزين واستخدام ونشر المعلومات عن الحياة الشخصية للأفراد بدون موافقتهم، وحظر تقييد إمكانية حصول المواطنين على المعلومات، باستثناء الحالات التي ينص عليها القانون.

١٠ - نشر المعلومات عبر الحدود دون مراقبة

بصورة تنتهك مبادئ القانون الدولي ومعاييرها وتنتهك التشريعات الداخلية لبلدان معينة

تؤدي عولمة مجال المعلومات إلى تلاشي المفاهيم التقليدية للحدود الجغرافية والسياسية والإدارية، ومفاهيم نطاقات الولاية القانونية المرتبطة بكفالة الأمن الوطني. وفي هذه الظروف تبرز إلى الوجود مهمة التحديد الدقيق لمصادر التهديدات فيما يتعلق بطبيعة انتمائها إلى جهات داخلية

للأغراض العسكرية، بجانب استخدامها المدنية، واستغلالها للأغراض التجارية؛

- ويعزز تولى الحكومة موقع القيادة في تنمية واستخدام تكنولوجيا المعلومات احتكارها للملكية المعلومات الاستراتيجية، وتبعاً لذلك إمكانية استجابتها بشكل أكثر فاعلية في حالات ارتفاع حدة التوتر الدولي.

وعلى ذلك يُرى أن استخدام سلاح المعلومات قد يقلل بدرجة كبيرة من الخسائر والأضرار بالمقارنة مع الأعمال العسكرية "التقليدية". ومن البدهي أن تجري، بهذه الطريقة، محاولات لإعطاء انطباع عن "الطبيعة الإنسانية" لعمليات المعلومات.

بيد أن المفهوم السائد هو أن الفوائد والمخاطر المرتبطة بتطوير تكنولوجيا المعلومات واضحة لجميع الدول، وأن الدول حرة بأن تجتهد بقدر كافٍ للاستجابة إلى تغير الحالة. ومن شأن استمرار تطوير خطط ومبادئ حرب المعلومات، أن يؤدي إلى توسع كبير في نطاق البلدان التي تملك ترسانات من المعلومات، ومن ثم إلى بدء سباق التسلح على مستوى تكنولوجيا المعلومات الجديد. وخلاصة القول إن الوضع السائد في مجال السيطرة على التسلح قد يعود بالأشياء إلى الحالة التي اتسمت بها فترة "الحرب الباردة".

٩ - استخدام تكنولوجيات المعلومات ووسائلها ضد حقوق الإنسان والحريات في مجال المعلومات

وتتمثل المصالح الشخصية في مجال المعلومات في الحصول على الحريات وحق الإنسان في الحصول على المعلومات واستخدامها من أجل الحصول على عمل قانوني، وتحقيق التنمية الروحية والمادية، وإتاحة الخصوصية الفردية

بطريقة موضوعية. ويكون الرأي العام هو الأكثر قابلية لتقبل هذا النوع من المؤثرات.

ويمكن أن تؤدي تلك العمليات، التي تدعمها كل قدرة هياكل المعلومات الحديثة، إلى تخريب البيئة النفسية للمجتمع، وقيمه الثقافية والروحية الأخرى (حرب الثقافات). ويؤدي انخفاض الروح المعنوية للمجتمع، بدوره، إلى التمهيد لطمس الوجدان الوطني، وإلى تثبيط العزيمة في مواجهة الجهة المعتدية المحتملة.

أو خارجية. إذ يمكن، على سبيل المثال، تمويه شن حرب معلومات معادية لدولة أخرى، في شكل أفعال مرتكبة من قبل مجرمين "محلين". بكلمات أخرى، تصبح الدول القادرة على التبكير بإقامة نظام قانوني ذي أسس راسخة لتبادل المعلومات على مستوى داخلي، بدون حماية، في الوضع الجديد، ضد تغلغل المعلومات المخطورة التداول أو ذات الطبيعة التخريبية (الجنس الفاضح، والمعلومات المضللة، والمعلومات التي تتسم بروح التمييز العنصري وعدم التسامح، والمعلومات التي تستهدف إثارة العداوات الاجتماعية والوطنية والدينية، والمعلومات المزعزعة للاستقرار، والمعلومات الصادرة عن الجماعات الإجرامية والإرهابية الدولية والمستخدمه لصالحها) من الخارج إلى داخل أقاليمها.

١١ - التلاعب بتدفقات المعلومات، وبث

المعلومات المضللة، وإخفاء المعلومات بغرض تدمير البيئة النفسية والروحية لأحد المجتمعات، وإذابة القيم الثقافية والمعنوية والأخلاقية والجمالية

يمكن أن تؤدي طبيعة مجال المعلومات وتأثيرها إلى إحداث تغيير ملموس في الوعي الجماهيري وسلوك مجموعات اجتماعية كبيرة. وفي مثل هذه الحالة، تتسم أشكال معينة من تأثير المعلومات بمخطورة ذات طبيعة خاصة، مثل الاستقطاب، وهو شكل من أشكال التأثير النفسي يؤدي إلى بروز نوازع لا تتسق مع الواقع لدى الأفراد والمجموعات الاجتماعية. ويزيد عدم استقرار الحالة السياسية واتسامها بالتوتر من "فعالية" الاستقطاب عن طريق المعلومات. ويؤدي "تسريب" المعلومات المضللة على نطاق واسع، أو على العكس من ذلك، إخفاء المعلومات الحقيقية، في هذه الحالة، إلى عدم القدرة على تقييم الأحداث والعوامل